

تحقيق

«السيجارة» الوطنية» رهينة «السوق السوداء»

القصة تبدأ قبل بوابة «إدارة حصر التبغ والتبناك اللبنانية». تباع هذه الأخيرة صندوق دخان «سيدرز سيلفر» لأصحاب الرخص بـ363 الف ليرة لبنانية. يحوي هذا الصندوق 50 «كروز» والأخير عشر علب «السيدرز» من بوابة الريجي بـ726 ليرة وتصل إلى المواطن بـ1250 أو 1500 ليرة. أي بفارق 524 ليرة و824 ليرة تذهب إلى جيوب تجار السوق السوداء. فإنتهي الريجي؟

راجانا حمية

«كل ساعة ولها مالاكتها». هذا أقصى ما يمكن الحصول عليه من إجابة لقاء السؤال عن سعر علبة دخان «سيدرز سيلفر» في السوق المحلية. ففي هذه الأيام، لا يعرف سعر تلك العلبة استقراراً. فاليوم قد تكون بالف ليرة لبنانية وغداً بالف و250 ليرة والف و500 ليرة لبنانية. حتى في اليوم نفسه، يختلف سعر العلبة نفسها تبعاً لاختلاف الأماكن التي يمكن أن يشتري منها المدخن سيجارته «الوطنية». كأنها بورصة السيدرز التي بقيت حتى وقت طويل «دخان» الفقراء وكبار السن، ترتفع أسعارها اليوم في ظل الطلب المتنامي عليها. قد يرى

البعض ذلك طبيعياً في لغة السوق الراجحة، ولكن، في حالة السيدرز تحديداً، ثمة ما هو غير طبيعي بالمطلق: «الساعة وملايكتها». تلك العبارة التي يهرب بها موزعو الدخان وأصحاب المحال التجارية وحتى البائع على «الموتوسيكل الجوال» من الإجابة عن السعر الحقيقي للعلبة والسعر الذي يباع بها. مع ذلك، تكفي جولة واحدة على السوق لتبين هذا الفارق، ففي «الدكان» الصغير، يراوح سعر علبة «سيدرز سيلفر» الكرتون ما بين 1250 ليرة و1500 ليرة لبنانية. أما في الإستهلاكيات الكبرى، إن وجدت، فسعرها يستقر عند عتبة الألف ليرة. أما لدى موزعي الدخان، بحسب أحد الموزعين الصغار، فيختلف السعر ما بين موزع وآخر، بحسب «الحصة التي يتلقاها من إدارة حصر التبغ والتبناك اللبنانية» (الريجي). وهنا، يختلف السعر ما بين عشرة آلاف و500 ليرة لبنانية لـ «الكروز» الواحد و11 ألف و500 ليرة و12 ألف ليرة، وفي مواسم الشيخ، قد يصل السعر إلى 13 ألف ليرة. هؤلاء هم جنود السوق السوداء التي تتحكم في السوق كله. فكلما ابتغوا أرباحاً أكثر، زاد سعر «السيدرز». هذه التجارة غير المشروعة تجري على عين القانون وإدارة «الريجي» يقول أحد موزعي الدخان في منطقة تحويطة الغدير في الضاحية الجنوبية إن كل راض بقسمته ونصيبه. يتحدث هذا الموزع عن «غب» يلحق بالكل بسبب «الريجي».

متابعة

عمال «سوكلين» ينتزعون تعويضاتهم: شهر عن كل سنة خدمة وشهران إنذار



حمدان: لولا الإضراب لما حصلنا حقوقنا (هيلم الموسوي)

هديك فرفور

خلصت المفاوضات بين عمال وموظفي شركتي «سوكلين» و«سوكومي» من جهة وإدارة الشركتين من جهة أخرى، أمس، إلى تثبيت التسوية التي اتفق عليها الطرفان منذ أيام. هذه التسوية تقضي بإعطاء نحو ألف عامل لبناني تعويض شهر عن كل سنة خدمة، وشهرين إنذار، فيما بقي مصير نحو ألفي عامل أجنبي خارج تداول المفاوضات.

بحسب رئيس لجنة ممثلي الموظفين طلال حمدان، ستعمد إدارة الشركتين إلى إعداد محضر جلسات التفاوض لإعلام الموظفين والمعنيين ببند التسوية، يكون بمثابة ضمانة تحفظ حقوق العمال وتوثق تعهد الشركتين بدفع المستحقات للموظفين. في المقابل، «سيمضي العمال على براءة ذمة عند حصولهم على التعويضات، قطعاً لأي محاولة لتقديم شكوى قضائية ضد الشركتين»، وفق ما يقول حمدان لـ«الأخبار».



710 من مالكي الرخص يحتكرون السوق (هيلم الموسوي)

كُل موزع في منطقته «ملك»، يقول هذا الموزع، مضيفاً «لو أن الريجي وضعت باريم حول السعر المفترض أن يشتري بها المدخن السيدرز لما

أما كيف؟ يبدأ هذا الرجل قصته من «بوابة الريجي». يقول «تمنح الريجي عن كل حصة (رخصة توزيع دخان) صندوقاً أو صندوقين من كل صنف دخان أسبوعياً، بالنسبة لصندوق سيدرز سيلفر كرتون الذي يحتوي 50 كروزاً، نأخذ من الريجي بسعر 242 دولاراً أميركياً». 363 ألف ليرة لبنانية للصندوق الذي لم يعبر بوابة الريجي. بعد عبور البوابة، يبدأ عداد السعر عمله... تصاعدياً. وهنا، «تخضع الزيادات لضمير الموزعين وما ييغونه من أرباح». إذ إن الـ363 ألفاً تصبح خارج بوابة الريجي «480 ألفاً. 510 آلاف. 540 ألفاً. 600 ألف. 615 ألفاً».

تبيع الريجي صندوق
السيدرز بـ242 دولاراً
ويصل إلى السوق
بسعر 400 دولار

حصل كل هذا، لكنها، مسؤولة الريجي التي تنتهي عند بوابتها. وما يحصل خارجاً، معفاة الإدارة منه. أو هذا ما يبدو، في ظل السكوت عما يجري. إذ، الواقع اليوم مبني على المعادلة التالية: تعطي الريجي صندوق الـ«سيدرز سيلفر» بـ363 ألفاً لمن يملك الحصة. هذا الأخير سيبيعها لمن لا يملك الحصة بسعر سيصل في بعض الأحيان إلى «600 ألف ليرة لبنانية». بحسب هذه المعادلة، يخرج «كروز» السيدرز الفضي بسعر 7 آلاف و260 ليرة لبنانية، يصل إلى مخزن صاحب الحصة، وهو الموزع، ويخرج منه بسعر 12 ألف ليرة لبنانية وفي موسم الشح

تؤمن بقابلية تطبيقها في ظل قانون عمل غير منصف باعتراف المعنيين». ينطلق حمدان من هذه النقطة ليشير إلى أن التسوية هي بمثابة «إنجاز» للعمال الذين استطاعوا أن ينتزعوا حقوقهم التي ما كانوا ليحصلوا عليها من دون الإضراب (...). ويضيف: «لا القضاء ولا وزارة العمل كانا سيعطينا هذه التعويضات». انتقد قزّي مجلس الإنماء والإعمار الذي لحظ في العقود الجديدة أن تشكل نسبة العاملين اللبنانيين لدى

حمدان: وزير العمل
لم يستطع أن يفرض
لحظ المادة 60 في
دفتر الشروط

المتعهد الجديد 35% من «دون الرجوع إلى المرجعية (وزارة العمل)». تقول مصادر المجلس إن دفاتر الشروط لحظت أيضاً أن تكون الأفضلية للعاملين لدى شركتي سوكلين وسوكومي، لكن هذين البندين لا يُعدان ملزمين للشركات، علماً بأن من مصلحة المتعهد أن يلتزم بالعمال السابقين، كونهم يتمتعون بالخبرة المطلوبة. لماذا لم يُلزم المجلس المتعهد الجديد بتشغيل عمال «سوكلين» و«سوكومي»؟ تقول المصادر نفسها إن المجلس لا يستطيع أن يُنظم «مناقصات مشروطة»، لافتة إلى أن إلزام المتعهد الجديد بهذا البند «سيكون حتماً لمصلحة شركتي سوكلين وسوكومي». خلال المؤتمر، أشار قزّي إلى أن الوزارة معنية بالعمال اللبنانيين، لكنه أشار إلى «المسؤولية الأخلاقية» التي تترتب على الوزارة في ما خص العمال الأجانب. هذا التصريح لم يُترجم، في ما بعد، على سير المفاوضات التي استغنت نحو ألفي عامل أجنبي.